

Distr.: General
6 December 2006
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن التطورات المستجدة في غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٣٣، الذي طلب المجلس إليّ فيه أن أقدم تقارير أطلعته فيها بانتظام على التطورات المستجدة في غينيا - بيساو وعلى أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو (المكتب). ويقدم التقرير أيضا، بناء على طلب المجلس الوارد في الفقرة ١١ من قراره ١٥٨٠ (٢٠٠٤) بأن أقدم إليه تقريراً مكتوباً كل ثلاثة أشهر.

٢ - ويركز هذا التقرير بشكل خاص على التطورات التي استجدت مؤخرا في إطار الحالة السياسية والاقتصادية السائدة في البلد منذ تقرير الأخير المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ (S/2006/783)،

ثانيا - التطورات السياسية

٣ - خلال الفترة قيد الاستعراض، تميز المناخ السياسي بتواصل عملية المصالحة الوطنية؛ وصعوبة إعادة إدماج المنشقين عن الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر؛ وعودة الرئيس السابق كومبا يالا، في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، للتنافس في الانتخابات من أجل اختيار قيادة حزب التجديد الاجتماعي؛ وتزايد التحديات التي تواجهها الحكومة الحالية برئاسة رئيس الوزراء أريستيديس غوميز.

٤ - وأعلن السيد يالا، الذي أمضى عاما خارج البلد، أنه عاد لقيادة حزب التجديد الاجتماعي من أجل الفوز في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٨. وقد فاز لاحقا بالمنافسة على القيادة في المؤتمر الوطني لحزب التجديد الاجتماعي، المعقود في الفترة من ٨ إلى ١٢



تشرين الثاني/نوفمبر، وحصل على نحو ٦٧ في المائة من الأصوات المدلى بها. وعلى الرغم من أن السيد يالا قد أيد في البداية إنشاء الحكومة الحالية، فإنه صرح مؤخرا بعدم شرعية "منتدى التنمية المستدامة" وتحالف الأطراف، بما فيها حزب التجديد الاجتماعي، التي تؤيد الحكومة الحالية في الجمعية الشعبية الوطنية، وكذلك الحكومة نفسها. وأدت تصرفاته إلى احتدام التوتر السياسي وإثارة القلق من إمكانية الاضطرار إلى حل الحكومة.

٥ - وإذا كان السيد يالا قد دعا إلى إجراء انتخابات تشريعية قبل عام ٢٠٠٨ كما هو مقرر، فإن زعيم أكبر الأحزاب في البرلمان، وهو الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر، وكذلك كارلوس غوميز جونيور، رئيس الوزراء السابق، ومالام باكاى ساهما، مرشح الحزب في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٥، أفادوا بأنه ليس من الضروري إجراء انتخابات مبكرة. ودعوا بدلا من ذلك إلى أن تستبدل الحكومة الحالية حكومة وحدة وطنية. وتتهم أحزاب المعارضة الرئيسية الحكومة بعدم الكفاءة والفساد. وحذر رئيس الوزراء أريستيديس غوميز بدوره من أن استمرار المناخ السياسي الراهن سيؤدي، باعتبار أن الاستقرار السياسي شرط مسبق للوفاء بالتعهدات المالية المعلنة خلال المائدة المستديرة للمانحين المعقودة في جنيف يومي ٧ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، إلى المخاطرة بمستقبل التبرعات المتعهد بها. وبالنظر إلى توجيه سيل من الانتقادات في هذا الصدد، شرع الرئيس فييرا في مفاوضات مع مختلف الشرائح السياسية من أجل المساعدة على تحقيق استقرار الحالة السياسية في البلد.

٦ - وصرح السيد يالا بأن الاتحاد الأفريقي طلب منه تأييد الرئيس فييرا في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٥. وحمل هذا التصريح مالام باكاى ساهما، المرشح الخاسر من الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر، على أن يطلب من الاتحاد الأفريقي توضيح موقفه. واتهم بعض مناصري السيد ساهما الاتحاد الأفريقي بالتدخل في الشؤون الداخلية للبلد، وشككوا في مشروعية فوز الرئيس فييرا في عام ٢٠٠٥.

٧ - وفي غضون ذلك، تواصل بذل الجهود من أجل إعادة توحيد الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر وتحقيق استقراره، بعد أن عانى انقسامات داخلية كبرى عقب تعهد عدد من أهم أعضائه بمساندة السيد فييرا بدل مرشح حزبهم في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٥. وفي تشرين الأول/أكتوبر، أعيد إدماج سبعة منشقين بارزين في جهاز صنع القرار في الحزب، أي المكتب السياسي. غير أن عملية المصالحة داخل الحزب لم تنته بعد بالنظر إلى أن عدة منشقين آخرين ما زالوا يتهمون قيادة الحزب بعرقلة إحراز تقدم بهذا الشأن.

٨ - وما زالت مبادرة حوار "Estados Gerai" تمضي قدما على الرغم من قلة الموارد. ففي ٢٩ أيلول/سبتمبر، عقد المشاركون في الحوار مشاورتهم الأولى مع نحو ٦٠ ممثلا عن قوات الأمن، بمن فيهم رئيس الأركان العامة، الجنرال تاغمي نا واي. وكرر الجنرال تاغمي تأييده للمبادرة، وأعلن أن اللجنة الوطنية للمصالحة بين القوات المسلحة، المنشأة في عام ٢٠٠٥ لتشجيع على المصالحة وإعادة الإدماج داخل الجيش، ستكون جزءا من عملية أوسع نطاقا للمصالحة الوطنية في إطار مبادرة الحوار. وقدم معهد غوريه في دكا وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية دعما ماليا للمبادرة، في حين يركز المكتب على تيسير عملية المصالحة والحوار الوطنيين وتشجيعها.

٩ - وعقد المكتب، بالشراكة مع منظمة التنمية الهولندية، حلقتي عمل بشأن المهارات القيادية، عقدت أولاهما في تشرين الأول/أكتوبر لفائدة رؤساء الإدارات التابعة للجمعية الشعبية الوطنية، والثانية في تشرين الثاني/نوفمبر لفائدة اللجان البرلمانية الخاصة. ويدخل التدريب على مهارات تسوية المنازعات والتعاون على صنع القرارات في إطار مشروع أوسع نطاقا مقدم إلى صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية لبناء قدرات البرلمان. ويشمل المشروع، الذي من المقرر أن ينسقه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وينفذه المكتب ومنظمة التنمية الهولندية والمعهد الديمقراطي الوطني، تقديم مساعدة تقنية لتعزيز القدرات الرقابية البرلمانية ومجالات البحث التي تمس المرأة والطفل، مثل العنف الجنساني وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وعلاوة على ذلك، سيقدم المشروع الدعم للبرلمانيات المعنيات بقضايا تحقيق السلام عبر الحدود والمبادرات النسائية للحوار الوطني. وينظر الصندوق أيضا في مشروع قدمه التحالف الدولي لبناء السلام، بالشراكة مع معهد غينيا - بيساو الوطني للدراسات والبحوث، لمساندة إقامة حوار وطني جامع ودعم السياسات من أجل التصدي لما يواجهه البلد من تحديات مستحكمة في مجالي السياسة والحكم.

ثالثا - الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

١٠ - لا تزال الحالة الاقتصادية في البلد مترعزة، مما يحد من قدرة الحكومة على دفع رواتب الموظفين المدنيين وتوفير الخدمات الأساسية. وعلى الحكومة حاليا تسديد متأخرات الرواتب المتراكمة لعدة أشهر. وما زالت حالة التوتر الاجتماعي على أشدها، كما يتبين من الإضرابات العمالية التي نظمت مؤخرا في قطاعي التعليم والصحة.

١١ - وأطلع رئيس الوزراء الشركاء الدوليين والإقليميين لغينيا - بيساو على خطورة الحالة الاقتصادية خلال المائدة المستديرة للمانحين، المعقودة في جنيف يومي ٧ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، تحت عنوان "الأمن والتنمية". وأثنى المانحون على سلطات غينيا - بيساو

لما أحرزته من تقدم حتى الآن في الاضطلاع بإصلاحات اقتصادية ووضع الصيغة النهائية لورقة استراتيجية الحد من الفقر وخطة إصلاح القطاع الأمني. وإذا كانت نتائج المؤتمر بداية مشجعة، فإن التعهدات المالية البالغة ٢٦٢,٥١ مليون دولار لم تحقق الهدف العام المتمثل في توفير مبلغ ٥٣٨ مليون دولار. لذلك فإن البلد بحاجة إلى دعم عاجل في الأجل القصير لسد العجز في ميزانية الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ولتنفيذ ورقة استراتيجية الحد من الفقر وخطة إصلاح القطاع الأمني. ويعتبر صندوق النقد الدولي سد العجز في الميزانية عنصرا حيويا في هئية بيئة مواتية لوضع برنامج المساعدة الطارئة بعد انتهاء حالات الصراع، الذي ذكر الشركاء الدوليون أنه سيتيح مزيدا من الدعم اللازم للبلد. ويعتزم صندوق النقد الدولي إيفاد بعثة إلى بيساو في النصف الثاني من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ لتقييم الوضع.

١٢ - وعلى الرغم من الجهود المبذولة لزيادة الإيرادات واحتواء النفقات، انخفضت الإيرادات الحكومية إلى ما دون الهدف المحدد. ويعزى الانخفاض أساسا إلى تدني الرسوم المحصلة من رخص صيد الأسماك والضرائب على صادرات الكاجو. وتتضرر الإيرادات المتأتية من رخص صيد الأسماك من تأخير التفاوض بشأن إبرام اتفاق جديد لصيد الأسماك مع الاتحاد الأوروبي. غير أن من دواعي التفاؤل، على الرغم من هذا الانخفاض، ازدياد الإيرادات غير الضريبية المتأتية من الغرامات المفروضة على صيد الأسماك غير المشروع. وأدت زيادة أسعار إنتاج الكاجو من ٢٥٠ إلى ٣٥٠ من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية، بالاقتران مع انخفاض الأسعار العالمية، إلى تدن كبير في صادرات الكاجو. ومن المرجح، حسب منظمة الأغذية والزراعة، ألا تتعدى النسبة المصدرة من المحصول ٦٠ في المائة. وعقب بعثة صندوق النقد الدولي، التي تمت في الفترة من ١٢ إلى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، وافقت الحكومة على عدم التدخل في ترتيبات تسويق الكاجو، بل التركيز بدلا من ذلك على تقديم حوافز للتجار لتصريف ما تبقى من مخزونات الكاجو في المناطق الريفية عن طريق تخفيض السعر المرجعي المستخدم لحساب الضرائب على صادرات الكاجو.

١٣ - وتضررت سبل كسب العيش في الأرياف من الإدارة السيئة لموسم الكاجو وضياح أراض صالحة للزراعة بسبب الفيضانات. غير أن حالة الأمن الغذائي في المناطق الجنوبية لكينارا وتومبالي آخذة في التحسن. ويدعم برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة والحكومة برامج الغذاء مقابل العمل لإصلاح حقول الأرز. ووزع برنامج الأغذية العالمي ٨٠٠ طن من الإغاثة الغذائية على أكثر من ٦٧ ٠٠٠ شخص. وسيواصل رصد حالة الأمن الغذائي عن كثب في عام ٢٠٠٧ لأن مستويات الإنتاج قد لا تكون كافية للتعويض عن ضياح الأراضي المزروعة بالأرز في عام ٢٠٠٥ وانخفاض الإيرادات من مبيعات الكاجو.

١٤ - ولم تبدأ السنة الدراسية في المدارس الحكومية في ٣ تشرين الأول/أكتوبر، وهو الموعد المحدد، بل تأخرت لغاية ٢٠ تشرين الثاني/أكتوبر بسبب تواصل الاختلافات بين وزارة التعليم الوطني والتعليم العالي والمدرسين حول العقود ومتأخرات الرواتب والإعانات. ووضعت اليونيسيف برنامجا خاصا لإعادة إدماج الأطفال والمدرسين في المدارس المتضررة من الصراع العسكري شمال غينيا - بيساو في وقت سابق من عام ٢٠٠٦. وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، شرعت اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية ومنظمات غير حكومية وطنية ودولية في جهود مشتركة مع وزارة الصحة لتنظيم عملية توزيع ناموسيات معالجة بمبيدات الحشرات على النطاق القطري لفائدة ١٨٧.٠٠٠ طفل دون سن الخامسة. وستوفر للأطفال، في إطار هذه الحملة أيضا، جرعات تكميلية من فيتامين ألف وعلاج الديدان المعوية. وستلقى غينيا - بيساو مبلغ ٣,٤ ملايين دولار على مدى ثلاث سنوات من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وفي تشرين الأول/أكتوبر، شرعت اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ووزارة الصحة في تنفيذ برنامج لتوفير عقاقير مضادة للفيروسات العكوسة للأطفال لفائدة ١٥٠٠ من الأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويجري إعداد الخطة الاستراتيجية الوطنية الخمسية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للموافقة عليها في مطلع شهر كانون الأول/ديسمبر.

رابعاً - الجوانب العسكرية والأمنية

١٥ - زار فريق تقني تابع لفريق المملكة المتحدة الاستشاري لتطوير القطاع الأمني غينيا - بيساو في الفترة ما بين ٢٤ أيلول/سبتمبر و ٥ تشرين الأول/أكتوبر لمساعدة الحكومة على وضع الصيغة النهائية لورقتها المتعلقة باستراتيجية إصلاح القطاع الأمني. ووافق مجلس الوزراء في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر على الوثيقة وعلى خطة استثمارية ثلاثية بمبلغ ١٨٤ مليون دولار. واستفادت الحكومة أيضا في ما تبذله من جهود من نصائح مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وتفيد وزارة الدفاع بأن خطة إصلاح القطاع الأمني تتوخى تخفيض القوات المسلحة من ٩ ٦٥٠ فردا إلى ٣ ٤٤٠ فردا. وتتوخى الخطة أيضا ترشيد هيئات إنفاذ القانون وإنشاء قوة للدرك الوطني. وسيساعد المكتب السلطات على تنفيذ حملة إعلامية وطنية منهجية بشأن الطرائق المتبعة في تنفيذ خطة إصلاح القطاع الأمني.

١٦ - وعقد أول اجتماع للجنة الوطنية المنشأة حديثا لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، وحضره ممثلون عن مختلف المؤسسات

الحكومية والمجتمع المدني. وسيساعد المكتب اللجنة الوطنية عن طريق تزويدها بخدمات استشارية بشأن وضع خطة للعمل وفيما يتعلق بالتشريعات.

١٧ - وتولت الشرطة الوطنية ووحدات حقوق الإنسان التابعة للمكتب تدريب ٣٣ ضابط شرطة في المناطق الجنوبية لكينارا وتومبالي في تشرين الأول/أكتوبر بشأن موضوع "مدونة قواعد السلوك الخاصة بالمسؤولين عن إنفاذ القانون واستخدام القوة والأسلحة النارية". ولا يمكن للشرطة تأكيد الأنباء التي تناقلها وسائل الإعلام عن تزايد عدد الجرائم بسبب الافتقار إلى سجلات. وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، تم الاستيلاء على ٦٧٤ كيلو غرام من الكوكايين ومخزونات من الأسلحة ومعدات الاتصالات، مما زاد المخاوف من تزايد ضلوع الجريمة المنظمة بالبلد في هذه الجرائم.

١٨ - وواصل المركز الوطني لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام، الذي يتلقى الدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عمليات الطوارئ لإزالة الألغام التي تقوم بها في منطقة ساو دومينغوس في شمال البلد، التي كانت ساحة للصراع من قبل. وتم نشر أفراد المنظمة غير الحكومية الدولية "المنظمة الدولية للمعوقين" بدعم مالي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وخلال أيلول/سبتمبر، تم تدمير ١٠ ألغام مضادة للأفراد و ١٥٢ قطعة من الذخائر غير المنفجرة. وأزيلت الألغام من نحو ٧ ٠٠٠ متر مربع من الطرق الفرعية بين القرى المتضررة وتم التحقق من أنها خالية من الألغام. وواصلت المنظمة غير الحكومية الوطنية "لوتكام"، بالشراكة مع المنظمة غير الحكومية الدولية "إزالة الألغام الأرضية" (Cleared Ground)، إزالة المتفجرات من مخلفات الحرب من مدينة بيساو. وبلغ عدد قطع الذخائر التي أزيلت نحو ٨ ٤٨ ٤ قطعة.

خامسا - جوانب حقوق الإنسان

١٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بقي المكتب على اتصال بالسلطات بشأن الأشخاص الإثني عشر المحتجزين منذ آذار/مارس ٢٠٠٦ بدون توجيه تهم إليهم فيما يتصل بأعمال القتال على الحدود الشمالية، وطلب التصريح له بالاتصال بهم. ويواصل المكتب أيضا عمله مع وزارة العدل من أجل الحصول على التصديق القانوني للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، التي ستؤدي دورا بالغ الأهمية في تعزيز وحماية مبادئ حقوق الإنسان.

٢٠ - وواصل المكتب دور الدعوة الذي يقوم به، من خلال اللجنة البرلمانية، بشأن المسائل الدستورية وحقوق الإنسان وإقامة العدل من أجل التصديق على المعاهدات الأساسية لحقوق

الإنسان. وفي أيلول/سبتمبر، أنشأ مكتب المدعي العام، بمساعدة فنية من اليونيسيف، مكتبا لمساعدة النساء والأطفال من ضحايا العنف الأسري.

٢١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنتج المكتب برامج إذاعية عن مواضيع الحوار والمصالحة، وحقوق الإنسان، وإصلاح القطاع الأمني ومراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والقضاء عليها. وعقدت دورتان دراسيتان لفائدة صحفيي وسائط الإعلام المطبوعة وصحفيين إذاعيين. وتم التركيز في دورات تدريبية أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر على تحسين المهارات الصحفية وتعزيز دور وسائط الإعلام في التنمية وتحقيق السلام. وعقدت الدورة الدراسية الثانية وخصصت لفائدة الصحفيات، وركزت على قضايا المهارات الصحفية ونوع الجنس ووسائط الإعلام والتنمية والحوار.

سادسا - الملاحظات والتوصيات

٢٢ - أود أن أثني على حكومة غينيا - بيساو لنجاحها في تنظيم المائدة المستديرة للمناخين بجنيف في تشرين الثاني/نوفمبر. وأكد المؤتمر، بتركيزه على موضوع "الأمن والتنمية"، اعتراف الحكومة بالصلة بين الأمن والاستقرار والتنمية. ويعد عقد المائدة المستديرة بعد طول انتظار، بعد تأجيلها عدة مرات، خطوة حاسمة إلى الأمام في الوقت الذي تسعى فيه حكومة غينيا - بيساو جاهدة إلى إعادة المياه إلى مجاريها في البلد. وأثني أيضا على الدول الأعضاء ومختلف المنظمات التي شاركت في المؤتمر وتعهدت خلاله بتقديم الدعم لغينيا - بيساو، وأعرب لها عن بالغ تقديري.

٢٣ - وأحث الجهات الفاعلة السياسية في غينيا - بيساو بقوة على أن تضع المصالح الوطنية فوق الاعتبارات الأخرى وتسعى إلى إيجاد حلول تفاوضية لخلافاتها حتى لا تعرض الاستقرار السياسي في البلد للخطر أو تعرقل بلوغ الهدف المشترك المتمثل في تعزيز التنمية. وليس بوسع البلد مواجهة عراقيل في وقت ينظر فيه شركاؤه في الجهود الحكومية لدعم الميزانية على وجه الاستعجال ويعتزم فيه صندوق النقد الدولي إيفاد بعثة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ لمناقشة تقديم مساعدة طارئة. وأود تأكيد الموقف الذي مفاده أنه لا يمكن، بدون استقرار سياسي، المضي قدما في التنمية وضمان التعاون مع الشركاء الدوليين، بمن فيهم المستثمرون.

٢٤ - وأثني على قرار المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي بتأييد حصول غينيا - بيساو على المساعدة الطارئة بعد انتهاء حالات الصراع. غير أن البلد يحتاج إلى مزيد من الدعم لجعل تلك المساعدة حقيقة ملموسة؛ وأجدد ندائي إلى أعضاء المجتمع الدولي أن يدعموا هذا

البلد بسخاء، لا سيما لمساعدته على سد العجز في ميزانيته للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وبالمثل، أدعو الحكومة إلى أن تسعى حثيثا إلى الأخذ بالحكم الرشيد ومكافحة الفساد.

٢٥ - وأدى المكتب وفريق المملكة المتحدة الاستشاري لتطوير القطاع الأمني دورا استشاريا بالغ الأهمية في مساعدة الحكومة على صياغة استراتيجيتها الوطنية لإصلاح القطاع الأمني. وأود اغتنام هذه الفرصة للإعراب عن امتناني لحكومة المملكة المتحدة على مساهمتها القيمة في عملية استعراض القطاع الأمني في غينيا - بيساو. وأشجع سلطات غينيا - بيساو على مواصلة الإبقاء على موضوع الإدارة العامة وإصلاح القطاع الأمني في مقدمة اهتمامات البلد، وأدعو مجددا جميع أصحاب المصلحة، الداخليين منهم والخارجيين، إلى بذل قصارى جهدهم لكفالة النجاح في تنفيذ هذه الإصلاحات الهامة.

٢٦ - ويسعدني أيضا أن أنوه إلى ازدياد التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة والشركاء الدوليين والإقليميين في غينيا - بيساو من خلال فريق الشركاء الدوليين.

٢٧ - وكما ورد في تقريرتي السابق، المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ (S/2006/783)، أوصيت بتمديد ولاية المكتب لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، حتى يتمكن من مواصلة تقديم المساعدة إلى غينيا - بيساو من أجل توطيد دعائم السلام والاستقرار. إن تحقيق البلد لهدفه المتمثل في تحقيق تقدم مستدام يتوقف، أولا وقبل كل شيء، على تهيئة مناخ تسوده الثقة، سواء داخل أراضيه أو خارجها، وعلى التزامه بالحكم الديمقراطي. وفي الختام، أود أن أثني على موظفي المكتب، بقيادة ممثلي شولا أوموريجي، وعلى أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري برمته لما يواصلون القيام به من عمل في غينيا - بيساو إسهاما في تحقيق السلام والتقدم في ذلك البلد.